الأوضاع السياسية في بلاد داسن في القرن السادس عشر

نزار ايوب حسن [1]

[1] قسم التاريخ، فاكلتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو، أقليم كوردستان، العراق

المستخلص

كانت بلاد الكورد خلال العهد العثماني تضم عدد كبير من الإمارات والزعامات التي اختلفت من حيث طبيعة وضعها في إطار الدولة العثمانية ودرجة استقلاليتها في إدارة أمورها الداخلية. وقد أنجز الأمير الكوردي شرفخان البدليسي في سنة ١١٠٥هـ / ١٥٩٦م تأليف كتابه الشهير "شرفنامه " عن تاريخ الإمارات الكوردية، لكنه أهمل، لأسباب غير واضحة، الكتابة عن بعض تلك الإمارات التي بقي تاريخها طي النسيان. تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على إحدى الإمارات الكوردية المنسية وهي إمارة داسن والتركيز على جغرافية داسن التي تشكل منطقة البحث والتطورات السياسية والأمنية التي حصلت في بلاد داسن في القرن السادس عشر. ونظراً لقلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن هذه الإمارة فقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على الوثائق و المصادر العثمانية الأصلية ، لاسيما الوثائق الواردة في سجلات (دفاتر المهمة) و (دفاتر توجيهات) ، وهي الأوامر السلطانية التي وجهت الى الولاة العثمانيين و الأمراء الكورد المحيطين ببلاد داسن ، وتتضمن معلومات مهمة حول الكثير من نواحي تاريخ هذه المنطقة، كما تشكل هذه الدراسة مادة مهمة لدراسة تاريخ انتشار الديانة الايزيدية في منطقة داسن و العلاقات بين زعماء هذه الطائفة و السلطات في الولايات و الألوية العثمانية.

الكلمات الدالة: الإمارات الكوردية، حركات التمرد، داسن، الدولة العثمانية، القرن السادس عشر.

١. المقدمة

بلاد داسن جزء من كوردستان وتسمية بلاد داسن ذات مدلول جغرافي اثني يرجع استخدامها الى ما قبل الفتح الاسلامي لكوردستان، فقد ذكرها البلاذري من ضمن الأقاليم الكوردية التي فتحها المسلمون في سنة ١٨هـ/ ٦٣٩م (البلاذري، ١٩٨٢، ص٣٢٧.). ورغم ان الكثير من البلدانيين والجغرافيين المسلمين ذكروا (داسن)، إلا أنهم لم يبينوا حدودها، وانما اشاروا الى الجهة التي تقع فيها، فمثلاً يقول ابن حوقل في القرن (٤هـ/١٠م) عن داسن: هي منطقة تابعة للموصل يمر نهر الزاب فيها (ابن حوقل، ١٩٧٩، ص٢٦٠.)، ويحدد ياقوت الحموي في القرن (٧هـ/١٢م) منطقة داسن بشكل اوضح، بقوله: "داسن اسم جبل عظيم في شمالي الموصل من جانب دجلة الشرقي وفيه خلق كثير من طوائف الأكراد يقال لهم الداسنية" (ياقوت الحموي، د.ت، ج٢، ص ٤٣٢).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن أراضي داسن كانت تمتد بين نهر دجلة من جهة الغرب الى عدد من الاماكن الواقعة على الضفة الشرقية لنهر الزاب الأعلى، أما بالنسبة إلى الحدود الجنوبية، فيمكن تحديها بمدينة الموصل واطرافها.

لم تتطرق المصادر الاسلامية الى الحدود الشمالية لمنطقة داسن، كما بالغت المصادر السريانية ايضاً في مدها الى عمق الجبال، بحيث تشمل داسن معظم مناطق محافظة دهوك الحالية، واجزاء من ولاية هكاري في جنوب شرق تركيا، ويرجح ان مسيحيي تلك المناطق كانوا من رعايا أسقفية داسن، ولم تكن اراضيهم جزءا من تلك المنطقة [1].

يكتنف الغموض المعلومات الجغرافية حول منطقة داسن، وانتشار العشائر الداسنية بعد السيطرة العثمانية ايضاً، ولكن يمكن الاهتداء الى رسم خريطة نسبية لمنطقة داسن عبر تتبع المعلومات الواردة في الوثائق العثمانية والمصادر الأصيلة، اذ بموجب دفتر تحرير اجمال ولاية اربيل العائد الى عام ٩٤٩هـ/١٥٤٢، يظهر انه كان للداسنيين تواجد في مركز المدينة وبعض القرى التابعة لها (مراد، ٢٠١٥، ص ص٦٨-٧١) ولكن لا يمكن اعتبار هذه الاراضي كجزء من أرض داسن لان هذه الاراضي كانت قد وجهت الي بعض الامراء و أصحاب الجماعات كتيمار او زعامات[2]، ويستمر تواجد الداسنية – بحسب الوثائق العثمانية- على ضفتي نهر الزاب الأعلى (دفتر مهمة: ٣٩: حكم ٦،٦ شوال ٩٨٧هـ/ ؛ دفتر مهمة: ١٩، حكم: ٥٩٥ جمادي الثاني ٩٨٠هـ) وصولا الى قرية (سلطان عبدالله) التابعة لناحية كوير في قضاء مخمور أسفل مصب نهر الزاب الأعلى أو الكبير في نهر دجلة. (دفتر مهمة: ٣٩: حكم، ٦ شوال ٩٨٧هـ)، كما أشارت تلك الوثائق الى وجود الداسنية في منطقتي طوبراق قلعة (دفتر مهمة: ٤٦، حكم: ٣،٥٩٢ جمادي الاخر ٩٨٩هـ) (الشرقاط حالياً) (فرنسيس، د.ت، ج٢، ص ٦١٠.)، وناحية عجوز ايضا (دفتر مهمة: ٣٥، حكم: ٨٦٥. ١٢ ربيع الاخر ٩٨٦هـ).

اما من الجهة الغربية، ورد ذكر الموصل الجديدة وموصل القديمة (أسكي موصل) الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة (دفتر مهمة: ٣٩: حكم ٦. ٦ شوال ٩٨٧هـ)،

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٢ (٢٠٢٢)
أُستلم البحث في ١٦ حزيران ٢٠٢٢؛ قُبل في ١٤ شباط ٢٠٢٣
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ١١ تموز ٢٠٢٣
البريد الإلكتروني للمؤلف: guli_nizar@yahoo.com
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢٢ نزار ايوب حسن. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40

وشكلت مدينة الموصل وأطرافها ومنطقة الكشاف [3] الحدود الجنوبية لمنطقة داسن. وقد ورد في الوثائق اسماء بعض الاماكن والقرى التي كانت ضمن بلاد داسن، وهي باشيكا (بعشيقة) (دفتر محمة: ٣١، حكم: ٢٣٧.،٣ جمادي الاول ٩٨٥هـ)، وبحزاني (دفتر محمة: ١٩، حكم: ٤٣٨، ١ربيع الاول ٩٨٠هـ)، وكرمليس (دفتر محمة: ٧، حكم:١٩٤٢ ٧ ربيع الاول ٩٧٦هـ؛ دفتر محمة: ٢٣، حكم: ١٩٣ جمادي الاخر ٩٨١هـ).

يتبين مما سبق، أن حدود داسن في العهد العثماني كانت ضمن نفس الجهات التي أشار البلدانيون المسلمون إليها، وهي مناطق شمال وشمال شرق مدينة موصل، فقد أشار الرحالة أوليا جلبي إلى أماكن تواجد الداسنية في أواسط القرن السابع عشر، بقوله: " يوجد في الموصل جسر وعندما تعبر منه مسافة مرحلة باتجاه الشمال تتجه الى قلعة جزيرة، وإذا اتجهت مرحلة الى الشرق توجد عشيرة الداسني، وان أميرها يمتلك عشرة آلاف من حملة البنادق من نخبة [...] اليزيدية"! (Evliya Çelebı, ٢٠٠٠cilt:٤, s.٣٤١). كما تحدث الرحالة الدانماركي كارستن نيبور في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهو في طريقه من اربيل إلى الموصل، عن "الداسنية" وذكر ان مناطق سكناهم تقع مباشرة على الساحل الايمن لنهر الزاب الاعلى، وقد استخدم الأكلاك للعبور من النهر الى الجانب الآخر (نيبور، د.ت، ج٢، ص٢٦٩).

ومع ما تقدم، تبقى الحدود الشمالية لبلاد داسن في دائرة الغموض لعدم اشارة المصادر والوثائق اليها، ولكن الشيء المؤكد هو ان مدينة دهوك كانت ضمن نطاق الإمارة الداسنية قبل السيطرة العثمانية عليها بسنوات قليلة[4]، وعلى الرغم من خروجها من أيديهم على يد الأمير البهديناني حسن بك ابن سيف الدين بك، الا ان المنطقة –من الناحية السكانية- ظلت بأيدي الطائفة الداسنية، اذ تحدث اوليا جلبي عند زيارته للمنطقة عن قلعة (مالطا)[5]، وذكر بانها تابعة لأمير العمادية الا ان حاكمها هو شخص يدعى (شيخ پيرم)، وان أغلب رجاله من الأيزديين(Evliya Çelebı , ٢٠٠٠cilt:٤, s.٣١٠.) ، كما يذكر في مكان آخر بان معقل أمير داسن يقع شمال شرق "ناحية (منار)" [6]، و إن هذه العشيرة تسكن أرض دهوك، وتُحكم من الموصل (Çelebı, ٢٠٠٠cilt:٥, S.٦.).

تأسيساً على ما سبق، يتضح ان طائفة الداسنية كانت تقطن جغرافية واسعة تشمل مدينة الموصل وضفتي نهر دجلة إلى الضفة الشرقية لنهر الزاب الأعلى وصولاً الى مدينة اربيل، وتمتد جنوباً حتى ناحيتي كشاف وعجوز، وفي حقبة البحث كانت تشمل أراض من ولايات دياربكر، بغداد، شهرزور والموصل (Gunduz, ١٩٩٨[1], s.٢٤٤)، وسناجق الموصل، العمادية، اربيل، سوران، جزيرة بوتان، اسكي موصل، سنجار، باجوان، وكشاف [7].

وبذلك، كانت خريطة انتشار الداسنية تتمثل في مثلث متوازي الأضلاع، تبدأ من نهر دجلة باتجاه الشرق مروراً بمنطقة دهوك والشيخان وجنوب مدينة عقرة وصولاً الى مدينة اربيل، ويبدأ الضلعان الآخران من طرفي ذاك الضلع، ويتجهان جنوباً بموازاة نهري دجلة والزاب الأعلى ويلتقيان معاً في مناطق تابعة لناحية كوير.

٢. الاوضاع السياسية في بلاد داسن في القرن السادس عشر

إن المعلومات عن دور الداسنية في الحوادث السياسية في بدايات عهد السيطرة العثمانية على المنطقة قليلة جداً وتعود أقدم إشارة إلى دورهم إلى عام ٩٢٦هـ/١٥٢٠م، ففي هذه السنة أرسل والي ديار بكر محمد باشا تقريراً إلى السلطان ذكر فيه تفاصيل معركة بين عدد من الأمراء الكورد والقائد الصفوي (جايان سلطان). وذكر الوالي بأن أمير سوران سيد بك أرسل إليه يطلب المساعدة لصد الهجوم الصفوي على إمارته، "وقد هب كل من الأمير سيد أحمد بك البختي وبكير بك و(أمراء شيخان) التابعين للموصل، وقد التقت هذه القوات بقوات إمارة سوران في موقع يسمى (إيران) [8] واستقرت قوات "جايان اللعين" في قرية (نازنين)..." وتمكنت هذه القوات من هزيمة القوات الصفوية وقامت بملاحقة فلولها حتى نهر الزاب الأسفل عند بلدة التون كوبري (BOA, TSMA, E/٧٧٧-١٠.).

كان الحدث الأبرز في تاريخ الداسنية في العهد العثماني، هو تعيين الأمير حسين بك سنجق بك على الموصل عام ١٥٣٤، ثم تعيين أبنائه كأمراء لسناجق عثمانية في اماكن اخرى مثل اربيل، تكريت، الكرك والشوبك، بدليس، حمص، نابلس، كشاف، اسكي موصل ودير الرحبة وغيرها (حسن، ٢٠٢٢، ص ١١٩-١٢٢). ولا شك أن هذا يدل على وجود دور مهم لهم في احداث سياسية وعسكرية، وقد شارك الداسنية في القضاء على امير سوران عزالدين شير الذي كان على صلة بالسلطات الصفوية، وفي مقابل ذلك حصل الأمير حسين على سنجق بكية أربيل وجميع أنحاء إمارة سوران (البدليسي، ٢٠٠٦، ص٢٦٦-٢٦٩).

وشارك الداسنية في حملات عسكرية كبيرة ضد الدولة الصفوية، إذ ورد في وثيقة عثمانية أن الأمير عز الدين ابن عبدي بك قد شارك في حملة شهرزور وكانت هذه الحملة بقيادة القائد العثماني عثمان باشا الجركسي في إطار الحملة العثمانية الشاملة التي قادها السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) عام ١٥٥٤(Koc, ٢٠١٤cilt: ١٧, s.٤٥, Sayı: ١٣٩؛ بيات، ٢٠٠٧، ص٣٦٠-٣٦١).

أخذت العلاقات بين الداسنية والسلطات العثمانية بالتدهور سريعاً في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وقبل الدخول الى هذا الموضوع لا بد من الاشارة الى أن جميع المصادر والوثائق العثمانية تتحدث عن الداسنية كجهة معتدية ومتمردة وان شغلها الشاغل هو العصيان وقطع الطرق من دون الاشارة الى الأسباب التي دفعت بهؤلاء الى التمرد على السلطات!

كما شهدت هذه الفترة صراعاً بين أمراء بهدينان وأمراء الداسنية ، ويبدو أن هذا الصراع يعود الى فترة سبقت السيطرة العثمانية على المنطقة ، حيث انتزع أمراء بهدينان عدة مناطق من السيطرة الداسنية منها "بلدة دهوك"، وفي نفس المدة انتزع أمراء بهدينان مدينة زاخو من سيطرة امراء سنديان لذلك شهدت زاخو تمردات مستمرة ضد حكم البهدينانيين على مدى النصف الثاني من القرن السادس عشر(گولی، الجوادي، ٢٠٢٠، ص١٠٨-١١١) ، وعلى نفس المنوال شهدت المناطق الداسنية الخاضعة لحكم بهدينان تمردات مستمرة ويرى الباحث أن هذه ليست حركات تمرد انما كانت (موقفاً سياسياً) بدليل انها شملت جميع مناطق داسن واستمرت طيلة النصف الثاني من القرن السادس عشر وما بعده.

كان لتمرد الداسنية على أمراء بهدينان مبرراته ، حيث استمر امراء بهدينان في السيطرة على المزيد من مناطق داسن، فعلى سبيل المثال ورد في دفتر تحرير الموصل لعام ذكر شيخان بوصفها قرية تابعة لشخص داسني اسمه الشيخ حيدر، ولكن في ١٥٤٠ ورد ذكر هذه المناطق كأراض تابعة لحكم أمير بهدينان(Gunduz, ١٩٩٨, s.١٩٠.) ، وكانت حجة أمير بهدينان أن الشيخان تابعة لناحية (دير مقلوب) التي تتبع حكومة بهدينان(Gunduz, ١٩٩٨s.١٩١,) ، وفي ١٥٧٢ ورد ذكر بلدتي بعشيقة وبحزاني وهما مركزي امارتي داسن وشيخان بوصفها منطقة خاضعة لحكم بهرام بك ابن سلطان حسين بك(دفتر محمة : ١٩، حكم : ٤٣٨. ١٦ ربيع الآخر ٩٨٠هـ).

من الأمور الاخرى التي يجب الانتباه اليها هي الربط بين الديانة الايزيدية و"التمردات والعصيان وقطع الطرق"، فقد اشارت الكثير من الوثائق إلى أن الداسنية بعدما تحولوا إلى الديانة الايزيدية "و نبذوا الشهاد والصلاة صاروا قطاعاً للطرق واهلاً للشناعة والمفاسد"، وكان وراء هذه الدعايات عدد من رجال الدين المتزمتين الذين شاركوا في تأجيج الصراع بين الداسنية والسلطات العثمانية من جهة وإمارة بهدينان من جهة أخرى، ويبدو أن السلطان العثماني قد انتبه الى هذا الأمر لذلك ذكر في نهاية بعض أوامره إلى أمراء بهدينان وأمراء آخرون ما نصه:" لا تنخدعوا بأقوال أهل الغرض والمتعصبين ولا تفعلوا شيئاً خلاف الشرع والقانون، فقط اقبضوا على من لهم صلة مباشرة بالأمر ولا تظلموا ولا تتعدوا على الآخرين..."(مهمة: ١٢، حكم: ١٥٠، ١٢ شوال ٩٧٨هـ. دفتر).

يلاحظ في الوثائق العثمانية حالات أخرى من الصراعات دفع الإيزديون ثمنها وهي في الأصل امور تتعلق بالصراع الديني والطائفي بين بعض المذاهب الإسلامية ولم يكن للإيزيديين دخل فيه. فمثلاً في ٦ آذار ١٥٦٥ أرسل السلطان سليمان القانوني الى سنجق بك الموصل يخبره بأنه حصل على معلومات من قضاة الموصل وآمد ونصيبين أن شخصين شريرين هما الحاج قاسم وحسين عملوا على دس الفتنة بين الشيعة والسنة في محلة باب العراق بالموصل، وأنهم لفقوا للسيد محمد وهو من سكان المحلة ومن أبناء الطائفة السنية ما لم يكن عليه، ثم تبين ان بعض الاشخاص المنسوبين الى طائفة السادات قد اتهموا الطرف الآخر باليزيدية، وأنهم من جانبهم اتهموا السادات بالرافضية والتشيّع! وتم تكليف أمير العمادية سلطان حسين وامير اربيل بكر بك بالتوسط بين الفريقين وتقصي الحقيقة، و"عند إحضار الطرفين لم يستطيع اي منهما ان يثبت أقواله على الطرف الآخر وقد تبين ان بينهما عداوة قديمة وان هذه التهم وراءها أغراض دنيوية لكنهم يستخدمون الدين!!..."، وقام سلطان حسين بإحضار الطرفين واعترفوا مرة اخرى بحضور "جم غفير وجمع كثير" بأن سبب خلافاتهما كان لأمور دنيوية!!!(دفتر مهمة: ٦، حكم رقم: ٦٨٦، ٤شعبان ٩٧٢هـ).

تعود أولى الإشارات إلى سوء العلاقات بين الداسنية والسلطات العثمانية إلى عام ١٥٦٠، ففي ١٥ تشرين الثاني من ذلك العام أرسل السلطان العثماني أمراً إلى أمير بهدينان سلطان حسين بك ذكر فيه أسماء ثلاثة أشخاص من الداسنية يقومون "بقطع الطريق"، فقد ذكر السلطان أن شخصاً من الداسنية يدعى بوداق بك قام بتعمير قلعة (آغاج قلعة)[9] وتحصن فيها مع عدد من الأشرار ويقوم بقطع الطريق بين الموصل وأربيل، كما ان زعيم طائفة شيخان الشيخ عز الدين سلك مسلكهم ، وكذلك الحال بالنسبة للأمير قاسم الساكن في سنجق (عجوز) والذي ينتمي إلى نفس الطائفة ، وقد أمر السلطان بضرورة إلقاء القبض عليهم بـ"حسن التدبير" ونبه الأمير سلطان حسين بعدم التكاسل في تنفيذ هذا الأمر(دفتر مهمة: ٣، حكم: ١٦٠٥.٢، محرم ٩٦٨هـ.). وقد سبق ان القى السلطان المزيد من الضوء على تصرفات قاسم المذكور، ففي ٢٨ ايلول ١٥٦٠ أرسل السلطان أمراً إلى والي ديار بكر ذكر فيه أن بعض المناطق التابعة لسنجق اسكي موصل التابعة لولاية بغداد هي اراض محجورة لا يجرأ أحد على المرور منها بسبب تفشي- "قطع الطرق"، وان هذا المكان كان تحت تصرف الزعيم المعزول (قاسم الداسني)، وسأل السلطان: هل فشل اميرها في حفظ وحراسة سنجقه؟ لماذا لم يعمّر المكان؟ (دفتر مهمة: ٣، حكم: ١٥٦٣، ٨ محرم ٩٦٨هـ.). ويستنتج من هذه المعلومات ان قاسم الداسني كان قد حصل على هذه الأماكن بوصفه إقطاع (زعامت)اً له.

في عام ١٥٦٨ كان الأخوان سعيد وداود بك أبناء الأمير حسين الداسني، قد حصلا على منصب التزام الاموال الأميرية في منطقة داسن، ويبدو أن أمير بهدينان سلطان حسين قد انزعج من هذا الأمر، حيث كان الأمير البهديناني يعتبر بعض أجزاء داسن من ممتلكات إمارته، لذلك بدأ بمعارضة هذا الأمر، ففي رسالة الى والي بغداد في ٢٩ آب ١٥٦٨ كتب السلطان سليم الثاني (١٥٦٦ ــ ١٥٧٤) ان الأمير سلطان حسين اخبره بان" الطائفة اليزيدية تقوم بالسرقة والفساد وقطع الطريق، حتى انهم خربوا ما بين الموصل واربيل والعمادية وصولاً إلى ديار بكر"، كما حاول الأمير أن يلعب بالوتر الديني عندما قال "إنهم دائماً يضطهدون المسلمين ، ورغم ذلك فقد حصل داوود بك مع اخيه سعيد على منصب التزام الاموال الاميرية، الا انهما ينهبان القرى والعشائر واستوليا على حاصلات قرية (كرمليس)"(دفتر مهمة: ٧، حكم:١٩٤٢، ٧ ربيع الاول ٩٧٦هـ).

يعد ذكر اسم قرية كرمليس في هذه الوثيقة مهما جداً، حيث ان القرية كانت من ضمن خواص السلطان، وان اي تجاوز على هذه الخواص يعتبر بمثابة تعدي صريح على الدولة!، لذلك امر السلطان بضرورة نقل الايزيديين من كرمليس إلى مكان آخر، وعلى سعيد بك ان يدفع ما بذمته من الأموال الأميرية، " ثم تفحصوا أمره شرعاً وإذا تبين انه فعلاً يضطهد المسلمين قوموا بفصله وعينوا شخص آخر كفوء في مكانه"(دفتر مهمة: ٧، حكم:١٩٤٢، ٧ ربيع الاول ٩٧٦هـ).

متابعة لنفس الموضوع أمر السلطان في ١١ أيلول ١٥٦٨ أمير بهدينان بضرورة التعاون مع (قضاة الأرض)[10] لإلقاء القبض على الذين "يقومون بالسرقة وقطع السبيل والاغارة على القرى سواء أكانوا من الداسنية او السباهية" و"تطهير" تلك "الولايات والممالك من لوث شناعتهم"(دفتر مهمة: ٣، حكم: ٢٠٥٣، ٢٠ ربيع الاول ٩٧٦هـ).

كما أرسل السلطان أمراً إلى والي ديار بكر في ٢١ تشرين الاول ١٥٦٨ يذكر فيه ان امير سنجق أسكي موصل جان بولاد بك أخبره بان شخص يدعى (صوفي الداسني) وأخيه (كلابي) يمتلكان تيماراً [11] في سنجقه ومقداره ١٠ آلاف آقجة "الا انهما يتماديان ولا يعرفان حدودهما وكلما سنحت لهم الفرصة يقطعون الطريق ويزعجون المارة وينهبون الممتلكات" وطلب السلطان مجدداً بالتحقيق في هذا الأمر وحبس الشخص المذكور إذا تبين صدق الاتهامات (١ دفتر مهمة: ٧، حكم: ٢١٩٥، جمادي الاول ٩٧٦هـ.).

نتيجة لكثرة الشكاوي من الداسنية، أمر السلطان العثماني السناجق القريبة بتوجيه حملة مشتركة إلى بلاد داسن ، وقد ذكر السلطان في رسالته الى امير سنجق الموصل أن طائفتي شيخان وداسن تقطنان المناطق الواقعة بين الموصل وارسياب[12] والعمادية وجزيرة [بوتان] وانه سبق ان ارسل امراً بتفتيش أحوالهم وان " آلاي بك [سنجق الموصل] وباشبوغات والانكشارية والسباهية وأمناء الأموال الأميرية وجميع أهل الوقف [أي المطلعين عليها] والثقاة" ذكروا أن الطائفتين "منذ القدم اهل فساد يقومون بالسرقة والنهب وقطع الطريق، وانهم لا دين لهم ولا مذهب! وانهم تركوا الصلاة ومعروفون بجميع الافعال القبيحة"، وان الجميع شهدوا على هذا الامر، واقترح السلطان توزيع مناطقهم كخواص على الامراء المحليين ليتمكنوا من السيطرة عليهم، واستفسر السلطان عن جدوى هذا الاقتراح؟ (دفتر مهمة: ١٢، حكم: ١٤٢، ١٥ شوال ٩٧٨هـ).

في رسالة أخرى إلى أمير بهدينان في ٨ آذار ١٥٧١ ذكر السلطان معلومات حول بعض الاجراءات التي سبق للأمير البهديناني أن أتخذها تجاه الداسنية، فقد ذكر أن

Original Article |**DOI:** https://doi.org/10.14500/kujhss.v5n2y2022.pp129-137

الأخير التقى، بناءً على أوامر والي ديار بكر، بسنجق بك الموصل سنان بك "لتفتيش وتفحص أحوال الداسنية، وقد تبين أن مقر الداسنية هي "قرية بحزان" التي سبق ان وجه حكمها الى بهرام بك ابن سلطان حسين بك، وان زعيم "الاشرار والاشقياء" هو الشيخ عزالدين وابنه بركات والشيخ پيرى. ويتبين من معلومات الوثيقة أن أمراء تلك السناجق كانوا قد هيأوا أنفسهم للحملة المشتركة ولكن بعد وصول اخبار توجيه الحملة هرب الشيخ عزالدين واتباعه الى مكان مجهول، كما قتل من طائفة الداسنية كل من پير قاسم والد صوفي بك المقتول وأخيه محمد وگلابى، پيرنك، زينل وأخيه الشيخ حيدر. وقد اعاد السلطان اوامره المشددة الى امير العمادية بضرورة تنفيذ الاوامر الموجهة اليه " والتركيز على القتلة والمجرمين فقط! و" لا تتدخل في هذا الأمر لوحدك ولا تنخدع بأقوال المغرضين والمتعصبين ول اتفعل شيئاً خلاف الشرع والقانون، فقط اقبضوا على من لهم الصلة مباشرة بالأمر ولا تظلموا ولا تتعدوا على الآخرين، خذوا حيطتكم في هذا الشأن وأعدلوا ولا تنحرفوا عن جادة الحق..." (دفتر محمة:١٢، حكم: ١٥٠، ١٢ شوال ٩٧٨هـ).

يبدو ان السلطات العثمانية قد فشلت في العثور على زعماء الداسنية والشيخان وتمكن هؤلاء من التحصن في بعض المناطق المجاورة، ففي ١٨ حزيران ١٥٧١ كتب السلطان إلى أمير بهدينان سلطان حسين بك ذكر فيها بانه كان قد أصدر اوامره بضرورة ملاحقة زعماء الداسنية والشيخان، إلا أنهم هربوا وانتشروا في سناجق جزيرة والموصل والعمادية واربيل وتحصنوا فيها (دفتر محمة: ١٧، حكم: ٣، ٢٥ محرم ٩٧٩هـ).

كما أرسل السلطان أوامره إلى أمير هكاري زينل بك وأمير جزيرة بوتان بدر بك وامراء الموصل واربيل ذكر فيها أن زعماء الداسنية قد التجأوا إلى السناجق المجاورة لبلادهم، وطلب منهم التفتيش عنهم وإنزال العقاب بمن يثبت مشاركته في التمرد على الدولة (دفتر محمة: ١٧، حكم: ٤، ٢٥ محرم ٩٧٩هـ/ ١٨ حزيران ١٥٧١م.).

تمكن الامير سلطان حسين والقوات المتحالفة معه بالفعل من السيطرة على منطقة داسن والقضاء على حكم الزعماء فيها، وفي ٨ ايلول ١٥٧٢ أرسل السلطان العثماني رسالة الى والي بغداد ذكر فيها معلومات حصل عليها من أمير بهدينان مفادها انه تمكن من السيطرة على بلدة بحزان مقر "زعيم الاشرار الشيخ عزالدين وابنه بركات" وقرية "باشيكا" القريبة منها، وانه أنهى الشقاوة والفساد فيها، الا انه الزعماء واتباعهم المقربون تمكنوا من الهروب الى اماكن مجهولة (١ دفتر محمة: ١٩، حكم: ٤٣٨، ربيع الاول ٩٨٠هـ).

بالتزامن مع محاولات العثور على زعماء الداسنية والشيخان وتوزيع مناطقهم على السناجق المجاورة والعمل على منع اعادة لم شملهم، قامت السلطات المحلية بتحريض من عدد من رجال الدين بمحاولة القضاء على الديانة الايزيدية أيضاً، إلا أن العامة من الأيزديين أصَروا - وبشكل يثير الإعجاب- على البقاء على ديانتهم والتمسك بشعائرها، ففي رسالة مؤرخة في ٢٣ ايلول ١٥٧٢ الى والي بغداد، ذكر السلطان أن أمير بهدينان سلطان حسين ووالي شهرزور السابق احمد بك وقاضي آمد الملا حسين بعثوا برسائل ذكروا فيها نجاحهم في القضاء على حكم الداسنية وقتل قسم من اتباع زعيمهم المدعو عزالدين وهرب الآخرون الى السناجق المجاورة و"التجأوا إلى أمراء الموصل وجزيرة واربيل"(دفتر محمة: ١٩، حكم: ٤٤٦، ١٦ ربيع الاول ٩٨٠هـ) ، وقد ذكرت احدى الرسائل – يرجح أنها تعود إلى قاضي آمد الملا حسين(رؤوف، ٢٠٠٨، ص ١٩٥.) - الاجراءات التي اتخذوها للقضاء نهائياً على الديانة الايزيدية في داسن، فقد ذكرت الرسالة:" ان الطائفة المذكورة لا دين لها ولا يؤدون الصلاة، وان معبدهم هو مزار الشيخ عدي، يقصدونه اثناء (عيد الحجاج) من جميع الاطراف وكأنها الكعبة الشريفة!، وقد سبق ان صدرت فتوى شرعية بكفر تلك الطائفة وهدم ذلك المعبد، وبالفعل هدم المعبد وسوي مع الارض! ولكن رغم ذلك فأن [اتباع الديانة] يقصدون ذلك المكان ولم يتركوا هذه الفعلة، وقد أرسلنا من العلماء من بقوا بينهم ٣-٤ ايام ليرشدوهم ويمنعوهم من سجدتهم الباطلة لكنهم لم يتمكنوا من دفعهم، لان أتباع [الديانة الايزيدية] يتوجهون ليلاً من الشام وحلب وسائر النواحي وجزيرة[بوتان] والموصل وحزو واربيل إلى ذلك مكان ويقيمون شعائرهم..." (دفتر محمة: ١٩، حكم: ٤٤٦، ١٦ ربيع الاول ٩٨٠هـ).

كذلك، شدد السلطان في رده على الرسالة على متابعة اتباع الطائفة و"تفتيش احوالهم مع قضاة الارض" والتعامل معهم "بمقتضى الشرع الحنيف" إذا "ثبت فسادهم..." (دفتر محمة: ١٩، حكم: ٤٤٦، ١٦ ربيع الاول ٩٨٠هـ). ويبدو أن هزيمة الداسنية في عقر دارهم قد دفع الأمراء ورجال الدين في اماكن اخرى لانتهاز الفرصة والقضاء على الداسنية والديانة الايزيدية في الاماكن البعيدة ايضاً، ففي ٢٣ تشرين الاول ١٥٧٢ كتب السلطان إلى والي شهرزور أمراً ذكر فيه أن قاضي شهرزور قد اعلمه انه على طرفي نهر الزاب الكبير الذي يمر بين الموصل واربيل يعيش سكان من الطائفة الداسنية وأنهم " قد تحولوا إلى الديانة الايزيدية، فهم لا يؤدون الصلاة ولا يصومون ولا يدفعون الزكاة ونبذوا الحج الى بيت الله، واصبحوا قطاع الطرق ينهبون ابناء السبيل"، وقد اشار القاضي الى حادثة بسيطة ليتخذها حجة لكلامه وهو قيام بعض الداسنية بالإغارة على إحدى الطواحين في اربيل وسرقة ما فيها! واضاف القاضي" إذا لم يتم تدارك الوضع فانه سيتفاقم ويزداد سوءاً "!، وقد أجاب السلطان بانه امر السلطات في ولاية شهرزور بضرورة متابعة الموضوع وإذا ثبت انهم أغاروا على السكان وقطعوا الطريق و"صاروا يزيديين"، فخذوهم ونفذوا القصاص الشرعي بحقهم"(دفتر محمة:١٩، حكم:٥٩٥، ١٦ جمادي الثاني ٩٨٠هـ).

على الرغم من تباهي السلطات العثمانية والإمارات بالقضاء على الداسنية، إلا أنهم في حقيقة الأمر لم يستطيعوا أن ينهوا الديانة الايزيدية وفشلوا في القضاء على زعمائهم، ففي الوثائق العائدة الى عام ١٥٧٣ نرى استمرار تمرد الشيخ عزالدين وفشل السلطات في القاء القبض عليه، فقد أرسل قاضي الموصل سلسلة من الرسائل الى السلطان يخبره بان الشيخ عزالدين وابنه بركات " من الطائفة الداسنية" صاروا "سيئ المذهب ويقتلون وينهبون المارة ويغيرون على القرى، كما انهم يتدخلون في شؤون أرباب التيمار والزعامات، وقد رفضوا الحضور بناءً على الدعوة الشرعية المقامة ضدهم"، ورداً عليه ذكر السلطان بان ارسل اوامره المشددة الى امراء العمادية وجزيرة بضرورة "القصاص من رؤوس الفتنة وتطهير تلك الممالك من لوث وجودهم"(دفتر محمة: ٢٢، حكم: ١٣٢، ١٤ صفر ٩٨١هـ).

في رسالة اخرى من قاضي الموصل، وردت معلومات حول الامير سعيد بك ابن حسين بك الداسني، فقد كان الامير سعيد قد عين اميراً على سنجق الكرك والشوبك في ١٥٥٦ وكان يحكم السنجق لغاية عام ١٥٦٠(دفتر محمة: ٣، حكم: ١٤٣٨، ٢٢ ذي القعدة ٩٦٧هـ). يبدو ان الامير سعيد قد أُعفي عن منصب السنجق بكية ورجع الى موطنه، وفي عام ١٥٦٨ ورد ذكره بوصفه (ملتزم) الاموال الاميرية في سنجق الموصل (دفتر محمة: ٧، حكم:١٩٤٢ ،٧ ربيع الاول ٩٧٦هـ/ ٢٩ آب ١٥٦٨.).

لا تعرف أحوال الأمير سعيد بعد هذا التاريخ، ولكن في عام ١٥٧٣ ساءت العلاقات بينه وبين السلطات العثمانية في الموصل، وبدأت التقارير الرسمية تصفه بـ "قاطع الطرق

والمفسد"! و لا يعرف السبب وراء تدهور تلك العلاقات ولكن يفهم من الوثائق العائدة الى تلك الفترة ان الدولة العثمانية كانت قد وجهت سنجق (قرنة) –الكائن في شمال البصرة- اليه، الا ان الأمير سعيد رفض التوجه الى ذلك السنجق وقام بتحريض طائفة شيخان للإغارة على قرى تتبع سنجق الموصل (دفتر مهمة: ٢٢، حكم:٥٤٩، ٢٧ ربيع الثاني ٩٨١هـ) ، كما أغار الشيخ عزالدين واتباعه على مناطق تابعة لإمارة بهدينان، ففي رسالة الى والي بغداد اشار السلطان الى شكوى قاضي الموصل من تصرفات الشيخ عزالدين وذكر انه "بعد القضاء على المدعو عبدي الملحد والمنسوب إلى الداسنية حل محله الشيخ عزالدين الملحد الذي صدرت اوامر كثيرة بضرورة القضاء عليه، الا ان الاخير هرب من ارض الموصل وتوجه الى (اسكي موصل) والتجأ الى زعيم قرية (قوترسي) المدعو (بيرق)، وبينما كان الامير خان اسماعيل ابن سلطان حسين [البهديناني]و أبناء إخوته متواجدون في منطقة (نمرود)[13] التي هي منطقة الصيد للعشائر المهرانية والداسنية والبهادينانية [= بهدينانية]، أغار عليهم عدد كبير من اتباع الشيخ عزالدين يقودهم كل من ميرزا وسليمان وبالكاد تمكن خان اسماعيل من النجاة"(دفتر مهمة: ٢٢، حكم: ٦٤٥، ٥جمادي الاول ٩٨١هـ).

وافقت الدولة على منح الامير سعيد سنجق (الغراف)، لإيقاف تحريضه للداسنية فضلاً عن سنجق (القرنة) التي سبق ان وجهت اليه، الا ان الامير سعيد رفض جميع هذه العروض، فقد كان الأخير يشك بان إحالة سناجق بعيدة إليه خطة لإبعاده عن أتباعه وبالتالي إضعافه وتهميش دوره، لذلك طلب من الدولة توجيه سنجق (تكريت) اليه، كما وطلب بفك ارتباط طائفة داسن من سنجق الموصل وربطها بسنجق تكريت.

في رسالة إلى والي ديار بكر ألقى السلطان العثماني المزيد من الضوء على هذا الموضوع ، فقد استند السلطان على المعلومات التي حصل عليها من الامير سلطان حسين بك وقال:" لقد ازداد فساد زعيم الداسنية سعيد ابن حسين اليزيدي وطائفة شيخان لاسيما زعيمهم الشيخ عزالدين وأصبحوا قطاع طرق وحرامية... ان سعيد المذكور كما كان مستمر في فساده، وللكف عن العصيان وجهنا سنجقي القرنة والغراف اليه، لكنه لم يتقيد بالأوامر مطلقاً ويسكن الآن في قرية كرمليس ويشترط أن تصبح الداسنية تابعة له وان يوجه سنجق تكريت اليه... وقد انتشر فساده في الموصل واربيل ونصيبين ومازال يُرهق ابناء السبيل، واذا ما وجهنا سنجق تكريت إليه وأُلحقت طائفة الداسنية إلى سنجقه فسيزداد فساده كلياً..." (دفتر مهمة: ٢٣، حكم: ١٩٣، ٢٢ جمادي الاخر ٩٨١هـ/.).

اما بشأن الشيخ عزالدين واتباعه، فقد سبق ان صدر الأمر إلى ولاة بغداد وشهرزور وأمير الموصل بضرورة توحيد الجهود للقضاء عليه، كما أشار السلطان بان هناك رجال من الداسنية حصلوا على مناصب ومراتب في مؤسسات الدولة وأدى ذلك إلى ازدياد قوة الداسنية، لذلك "ولحفظ نظام تلك الممالك أمرت بقطع جميع انواع الاقطاعات عنهم، ومن الآن فصاعداً لا يمنح اي اقطاع لهم، وكتبت احكام شريفة [أي أوامر سلطانية] حول هذا الموضوع إلى ولاة بغداد وشهرزور"(دفتر مهمة: ٢٣، حكم: ١٩٣، ٢٢ جمادي الاخر ٩٨١هـ/.).

انقطعت اخبار تمردات الامير سعيد والشيخ عزالدين بعد التاريخ السابق، ولكن استمر ورود الشكاوى الى عاصمة الدولة من "تمردات" الداسنية، ففي ٧ آب ١٥٧٥ كتب السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ ـ ١٥٩٥) الى امير اربيل يأمره بضرورة اليقظة والعمل على إخماد عصيان طائفة الداسنية التي تقطن في سنجقه وفي أطراف نهر (صاري صو) (دفتر مهمة: ٢٦، حكم: ١، ٥٥٣ جمادي الاول ٩٨٣هـ).

الا ان عام ١٥٧٧، شهد تصعيداً كبيراً في مسألة "تمردات" الداسنية ومنها قيام أفراد من الطائفة بقتل أمير سنجق باجوانلو المدعو دلاور بك، ففي ١٦ كانون الثاني ١٥٧٧ أرسل كل من امير الموصل وقاضيها (مولانا محمد) كتاباً تحدثا فيها عن تحول سكان قرية (زطرا؟) " التي هي من أوقاف الحرمين الشريفين إلى الديانة الايزيدية وقد تجرؤا وقتلوا أمير سنجق باجوانلو السابق دلاور بك، وذكر القاضي بان شخصين يتزعمان القتلة وهما علي خان وعيسى، وامر السلطان بضرورة متابعة القضية وتسليم (القتلة والعصاة والاشقياء) والقصاص منهم ليكونوا عبرة للآخرين (دفتر مهمة: ٢٩، حكم: ٢٣٠، ٢٧ شوال ٩٨٤هـ).

ارسل السلطان رسالة الى والي بغداد وقاضيها في ١٨ تموز ١٥٧٧، ذكر فيها أن أمير العادية قباد بك اخبره بان "اهل الفساد في ولايته هم الشيخان والداسنية"، وذكر حادثة مفادها ان "ثمانية اشخاص من اهل العلم مع عدد من البغال المحملة بالعفص وأشياء أُخرى كانوا في طريقهم الى الموصل وعند وصولهم إلى (باشيكا)، خرج إليهم عدد من أهل الفساد منهم : عبدال وعماد الدين وقطعوا رؤوس أربعة منهم ونهبوا أموالهم"، ورغم تأكيد السلطان على ضرورة القصاص من القتلة الا انه استطرد قائلاً:" آمركم بعدم الإغواء بالأقوال المزورة وشهود الزور"!(دفتر مهمة: ٣١، حكم: ٢٣٧، ٣ جمادي الاولى ٩٨٥هـ) ، مما يوحي بعدم قناعة السلطان نفسه بكل هذه الاتهامات تجاه الداسنية والإيزيدية حصراً في حين كان الإيزيديون يقطنون أماكن أخرى من ولايات الشام والحلب وديار بكر ووان.

في الحقيقة، قلما يجد الباحث اخبار عن قيام أتباع الديانة الايزيدية بـ (التمردات) ضد الدولة في اماكن اخرى من الدولة العثمانية لذا لابد ان يكون للأغراض السياسية والاقتصادية والعشائرية والدينية دور في كل هذا التحريض ضد السكان في بلاد داسن. وخير دليل على ذلك هو ما ورد في وثيقة اخرى نشير اليها هاهنا، وتظهر من معلومات هذه الوثيقة انه كان للصراعات بين السناجق المحيطة ببلاد داسن حول جباية الضريبة من سكانها دور كبير في توجيه الاتهامات ضدهم ، ففي رسالة الى والي بغداد ذكر السلطان انه عند تحرير سنجق الموصل التابع [حالياً] لبغداد أعلنت طائفة الداسنية التمرد على الدولة، حيث كانت الطائفة تابعة للموصل ومنحت كـ(خواص) لسنجق بك الموصل مقابل ٥٢٧٠٠ آقجة، إلا أن الطائفة اصبحت بعد ذلك تابعة لأمير سنجق كشاف المدعو (شاه علي بك)، وبما ان شاه علي بك المذكور "من جنس الطائفة الداسنية" لذا ازداد "فساد وشناعة الداسنية"! لذا امر السلطان بفك ارتباط طائفة داسني من سنجق كشاف واعيد ربطها بسنجق الموصل، كما أخطر الامير شاه علي بك بالبقاء في سنجقه وعدم التدخل في اي امر خارج حدوده (دفتر مهمة: ٣١، حكم: ٤٣٨، جمادي الاخر ٩٨٥هـ) ويظهر جلياً من هذه الوثيقة بان أمير الموصل كان يحرض السلطات العثمانية ضد الداسنية وأمير كشاف علي بك لأغراض اقتصادية[14].

استمر تحريض السلطات الادارية في ولاية بغداد ضد الامير شاه علي بك وفي ٣ ايار ١٥٧٨ كتب السلطان الى والي بغداد وذكر بان امير الموصل علي بك اشتكى لديه من تصرفات امير كشاف شاه علي بك واتهمه بأنه أهمل شؤون سنجقه لذلك حصل ضرر وتعدي كبيرين على قرية كرمليس التابعة لخواص سنجق بك الموصل، وأمر السلطان والي بغداد بضرورة اصدار اوامر مشددة إلى أمير كشاف للاهتمام

بشؤون سنجقه وان "يسكن في مكان مناسب من سنجقه ويحرسه ويحفظه.." (دفتر مهمة: ٣٤، حكم: ٣٤٦، ٢٥ صفر ٩٨٦هـ).

كما أرسل قاضي الموصل رسالة الى السلطان جاء فيها "في هذه الديار القريبة من كردستان تجرأ الأكراد الايزيدية وقتلوا أمير باجوان دلاور بك"، ثم التجأوا إلى طائفة الشيخان، وان زعيم الاشقياء في الوقت الحاضر هو احد ابناء امراء الشيخان يدعى (ويران) واحد أتباعه يدعى زينل، وأنهم قطعوا الطريق على احدى النساء و"فعلوا بها فعل شنيع ثم قطعوا ايديها ولسانها، كما انهم يأخذون من كل رأس من البغال بين ٦-٨ ليرة ذهبية، وقد استفحل طغيانهم بعد نصب سنجق بك الجديد عليهم [يقصد شاه علي بك]"(دفتر مهمة: ٣٤، حكم: ٥٠٣، ١٦ ربيع الاول ٩٨٦هـ. دفتر مهمة: ٣٤، حكم: ٥٠٣.).

بالتزامن مع ورود التقارير حول تحركات الداسنية في سنجق كشاف، نلاحظ حصول اعمال اخرى في سنجق اسكي موصل الواقعة في أقصى- شرق بلا داسن، ففي ٣ ايلول ١٥٧٨ ورد أمر إلى أمير العمادية قباد بك حول ضرورة اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإلقاء القبض على عدد من "الأكراد الداسنية" مع بعض "أشقياء العرب" الذين التجأوا الى بعض المناطق التابعة لإمارة بهدينان، وقد أخبره السلطان بانه أرسل صورة من هذا الامر الى امير سوران ايضاً (دفتر مهمة: ٣٥، احكام: ٦٣٨؛ ٧٦٥، ٢٧ رجب ٩٨٦هـ).

في ٢ تشرين الثاني ١٥٧٨ وفي امر آخر الى امير العمادية، تحدث السلطان عن شكوى اهالي الموصل من قيام "أكراد الداسنية" بقطع الطرق، كما ذكر بأنهم اضروا بالأموال الأميرية في سنجق الموصل، وطلب من امير العمادية التدخل والقاء القبض على "الذين يديمون الفساد في المنطقة". وقد أرسل السلطان نسخة من هذا الأمر الى امير جزيرة بوتان ايضاً (دفتر مهمة: ٣٥، احكام: ٨٥، ٣ رمضان ٩٨٦هـ).

أشارت الوثائق الى حادثة قد تكون السبب وراء ظهور هذه التمردات ضد السناجق المحلية والسلطات العثمانية في المنطقة، فقد كان الامير سليمان بك ابن الامير داوود بك الداسني يتولى التزام (جماعة الداسنية) في سناجق اربيل والموصل وعجوز مقابل ٥٠ الف آقجة، إلا أن السلطات في ولاية بغداد أمرت بفسخ التزامه ووجهت جباية ضرائب الداسنية إلى كل من سنجق بك اسكي موصل السابق والموصل الحالي سنان بك وسنجق بك اسكي موصل الجديد زين العابدين بك مقابل ضعف المبلغ السابق (دفتر مهمة: ٣٥، احكام: ٨٦٥، ٣ رمضان ٩٨٦هـ).

يلاحظ ان الامير سليمان قد امتعض من هذا القرار ورد على هذا الأمر بتشجيع عشائر وزعماء الداسنية على إعلان التمرد والقيام بأعمال الشغب في السناجق المذكورة، ورداً على ذلك أمرت السلطات بفسخ جميع عقودها الادارية والمالية مع زعماء الداسنية. ففي اوائل عام ١٥٧٩ أصدر السلطان امراً الى سنجق بك الموصل وقاضيها ذكر فيه أن طائفة داسني الكوردية في حالة فساد دائم وقد سبق ان اصدرت اوامري الشريفة "بمنع توجيه اي حمل[15] او قليج[16] او آقجة أو حتى حبة واحدة إلى صوباشييهم[17]"، كما ذكر السلطان المعلومات التي حصل عليها من قاضي الموصل وقال:" انهم يجتمعون في جماعات من ٥٠-٦٠ رجلاً ويقطعون الطرق المؤدية الى ولايات بغداد وو شهرزور وديار بكر وحلب وينهبون أبناء السبيل، وأنهم اتفقوا مع [طائفة] (الدنبلي)، فقطعوا طريق الموصل مرة وطريق نصيبين مرة اخرى، وجراء اعمالهم هذه عطلت أعمال ضربخانة [أي دار سك النقود] وطمغخانة [أي دائرة الرسوم] الموصل... وقد تفشى الفساد في سنجق الموصل"(مهمة: ٣٦، حكم: ٢٦١. اواخر ٩٨٦هـ. دفتر).

كذلك، أرسل امير العمادية معلومات أُخرى حول تحركات الداسنية، فقد ذكر الأمير أن "طائفتي داسن وشيخان القاطنتين بين الموصل الجديد والعتيق [18] واربيل صارتا قطاعاً للطرق لاسيما زعيم عشيرة (بالقوس؟) المدعو ميرزا الذي يقطع الطريق ويقتل المسلمين، ان اغلب افراد الطائفتين مشغولون بالفساد وانهم احتقروا زعيم احدى العشائر يدعى (عبدو بك)، كما أغاروا على قرية قره قوش [19] ونهبوها وقتلوا كتخدا القرية، كما تجرؤا واغاروا على قافلة تابعة لسنجق بك اربيل محمد بك وقتلوا عدد من رجاله (٢٥ دفتر مهمة: ٣٦، حكم: ٥٤٣. صفر ٩٨٧هـ).

كتب السلطان رسالة اخرى الى والي بغداد في ٢٥ تشرين الثاني ١٥٧٩ ، وورد فيها معلومات مهمة حول الانتشار الجغرافي للداسنية وقوة الطائفة، فقد ذكر السلطان ان "طائفتي الشيخان وداسني القاطنتين بين الموصل الجديد والعتيق واربيل قد اعلنوا التمرد والشقاوة، ويقطعون الطريق وينهبون ابناء السبل، وقد سبق ان ارسلت اوامري الى أمير العمادية [قباد بك] بان ينسق مع قضاة الأرض ويقبض على رؤوس الفتنة ويتعامل معهم بمقتضى الشرع الحنيف... ان طائفة داسني تتألف من أكثر من ٢٠٠٠ اسرة واصبحت متمكنة الآن في سناجق الموصل وأربيل وأسكي موصل والعمادية وسنجار وباجوان ونهر الزاب وقرى (أوخوش) وسلطان عبد الله وجميع توابع ولايات بغداد وشهرزور، إن الداسنية طائفة متمردة منذ القدم ويبغضون أصحاب الكرام [يقصد صحابة الرسول (ص)] وانهم مشغولون ليلاً ونهاراً بالنهب وقطع الطرق على التجار والزوار بين الولايات الثلاثة، وقد سبق أن قام بكوات السناجق بتأديبهم إلا أنهم تمكنوا من الهروب وانتشروا في الارجاء، والآن يرسلون جماعات من ٤٠ و٦٠ و١٠٠ و٢٠٠ مسلح ويقتلون وينهبون ويصادرون الاموال الاميرية وبسبب افعالهم اضطرب الناس وتركوا اوطانهم..."(دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ٦. ٦ شوال ٩٨٧هـ).

كما كتب السلطان الى امير سوران سليمان بك ذكر فيه انه كان قد كلف والي بغداد حسين باشا بتوجيه حملة ضد الداسنية، ولكن عندما باشر الوالي بإعداد الحملة تفرقت الداسنية والتجأ أفرادها إلى السناجق المجاورة، وقد أمر السلطان الأمير السوراني بوجوب قاء القبض على الذين فزوا الى سنجقه، وأرسل نسخة من هذا الأمر إلى أمير بهدينان قباد بك أيضاً (دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ٢٦. ١٢ شوال ٩٨٧هـ. نسخة منه الى امير العمادية قباد بك. دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ٣٣.).

في ٩ كانون الاول ١٥٧٩ أرسل السلطان رسالة الى والي بغداد اعاد فيها كلامه السابق حول "فساد وشقاوة الداسنية"، كما ذكر أن أفراداً من الداسنية ينهبون الأموال الأميرية وقرى أرباب التيمارات، وعندما يرسل بكوات السناجق والقضاة إليهم للحضور بناءً على الدعاوى الشرعية المقامة ضدهم فانهم يرفضون الحضور، وقد ازداد فسادهم يوماً بعد يوم. واضاف السلطان بان "سنجق بك العشيرة [اي أمير العشيرة]" هو سيف الدين ابن سيد بك وشدد على ضرورة القاء القبض عليه وعلى رجاله والقصاص منهم (٢٠ دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ١٠٤. شوال ٩٨٧هـ).

أرسل عدد من وجهاء مدينة الموصل محضراً الى السلطان العثماني في ١٨ شباط ١٥٨٠، اشتكوا فيه من أعمال "امراء الأكراد التابعين لعشيرة داسني" وهم كل من سيف الدين واخوته واقربائه. وقد أرسل السلطان نص شكوى هؤلاء الى والي بغداد وذكر في امره بان هؤلاء المتهمين "شغلهم الشاغل في الليل والنهار هو السلب والنهب وقطع الطرق وقتل الانفس" لذا يجب تسجيل "اسماء العصاة" والقصاص منهم إذا ثبتت تهمهم بحضور الشهود. كما شدد السلطان في امره على عدم التعرض الى من لا دخل له في "هذا الفساد"(دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ٣٦٧. ٣ شوال ٩٨٨هـ).

لم تقتصر الشكاوي من الداسنية على وجهاء الموصل فقط، بل نرى في الوثائق شكاوي من بعض الاشخاص الذين يشغلون مناصب رسمية في الدولة، ففي ٤ تموز ١٥٨١ ارسل سنجق بك الموصل يقول ان المكان المسمى بـ(طوبراق قلعة) التي تقع بين اسكي موصل والموصل وطريق بغداد في جنوب الموصل أصبحت بؤرة لأهل الفساد والشناعة، وان حماية هذه المنطقة كانت قد احيلت إلى احد أمراء الداسنية ويدعى (سنجان)، إلا انه أصبح راعٍ للأشقياء والمفسدين، وقد طلب السلطان في رسالة أمر إلى ولاة بغداد وديار بكر بضرورة إلقاء القبض على الأمير الداسني "بحسن التدبير" و"اذا كان اهل الفساد ينتمون إلى طائفة السباهية[20] فأحبسوهم وأعرضوا أمرهم علينا "، وقد نبه السلطان الولاة المذكورين من "شهود الزور والشكاوي الكاذبة وعدم التعرض الى الابرياء"(دفتر مهمة: ٤٦، حكم: ٥٩٢. ٣ جمادي الاخر ٩٨٩هـ).

نقرأ في دفتر مهمة ذو الرقم ٤٧ عن حركات الداسنية في طوبراق قلعة (دفتر مهمة: ٤٧، حكم: ٥٩٢ في ١٤ شوال ٩٩٠هـ)، وفي ٢١ تموز ١٥٨٢ أبلغ السلطان سنجق بك الموصل انه حصل على معلومات من أمير بهدينان باستمرار "فساد" الداسنية والشيخان بين نصيبين وكركوك، وان قوات سنجق الموصل واربيل غير قادرة على قمعهم (١ رجب ٩٩٠هـ دفتر مهمة: ٤٧، حكم: ٥٩٢).

استمرت شكاوى الولاة وأمراء السناجق من أعمال الداسنية، ويلاحظ أنهم ربطوا في اغلب رسائلهم بين تغيير معتقد الداسنية وقيامهم بأعمال "الفساد والشقاوة"!، الأمر الذي أثار الشكوك لدى السلطات العثمانية في إستانبول من صحة معلومات تلك الشكاوى أو ربما هي لتصفية امور تتعلق بالصراع الديني والطائفي بين الداسنية وأصحاب الشكوى أو أمور أخرى تتعلق بمسألة الصراع العشائري والاستحواذ على الاراضي والمنافع. فقد ورد في دفتر مهمة رقم ٤٩ أمر إلى والي شهرزور ذكر فيه السلطان بانه حصل على معلومات تفيد بان" طائفة (حرا؟) التي تسكن على طرفي نهر الزاب [الأعلى] بين سنجقي الموصل واربيل اصبحت يزيدية ومنذ ذلك الوقت خرجت عن الطاعة والقانون وتقوم بقطع الطريق وإلحاق الضرر بأبناء السبيل، كما أنهم "خرجوا عن الدين وقطعوا الآذان وتركوا الصلاة وينكرون الحشر ـ ونكير ومنكر"!، وقد أمر السلطان بالتفتيش في حقيقة هذه الامور، وشدد على الحذر من " التزوير والتلبيس والشهود الزور واصحاب الغرض والتعصب والافتراء والابتعاد عن كل ما هو مخالف للشرع الشريف..". وفي حال ثبتت التهم عليهم "لقنوهم درساً حتى يصبحوا عبرة للآخرين"(٢٣ دفتر مهمة: ٤٩، حكم: ٣٤١. جمادي الاول ٩٩١هـ).

استمرت التقارير حول "تمردات الداسنية" بالورود إلى إستانبول طيلة عام ١٥٨٣(دفتر مهمة: ٥٢، حكم: ٢٢٥، شوال ٩٩١هـ)، ولكن الحدث الابرز كان قيام أفراد من الداسنية بقطع طريق رجال حاكم اردلان تيمور خان وهو في طريقه الى إستانبول لتقديم الولاء للدولة العثمانية. ففي ١٩ كانون الثاني ١٥٨٣ وردت اوامر الى عدد من الإمارات الكوردية حول إعلان الأمير تيمور خان وأولاده الولاء للدولة العثمانية (دفتر مهمة: ٤٤، حكم: ٢٣٥.، ٥ ذي الحجة ٩٩٠هـ. نسخة من الى ٣٣ امير سنجق من بينهم امير كشاف سيف الدين بك.)، وفي ٢٥ تشرين الاول ١٥٨٣ بينما كان رجال الامير في طريقهم الى إستانبول وقعوا في كمين لرجال من الداسنية ونهبت أموالهم، وقد اتهم السلطان في أمر الى امير كشاف سيف الدين بك الداسنية بتدبير هذا الأمر (٩٩١ دفتر مهمة: ٥٢، حكم: ٣١٥.هـ).

في حادثة اخرى مشابهة، قام عدد من رجال الداسنية بقطع طريق قافلة عائدة إلى أمير سنجق زنكاباد علي بك وقتلوا عدد من رجاله ونهبوا امواله، وقد ذكر السلطان هذه المعلومات في محضر رسالته إلى أمير العمادية قباد بك، وأشار بان "اشقياء الداسنية قد توزعوا على عدة سرايا ويقطعون الطرق وينهبون الاموال الاميرية"، ويفهم من معلومات هذه الوثيقة ان الدولة العثمانية قد عينت الزعيم الداسني واامير شيخان الشيخ بركات اميراً على اسكي موصل بوصفه (سنجق بك عثماني)، وذكر السلطان بان الاخير يرافقه ابن عمه زينل و١٦٠ مسلحاً دخلوا نفس مدينة الموصل واجبروا التجار على غلق محلاتهم لمدة ١٠ ايام، ولم يشر السلطان الى السبب الذي دفع بالشيخ بركات الى هذا العمل(دفتر مهمة: ٥٣، حكم: ٣١٩، ٢٧ رجب ٩٩٢هـ/٢ آب ١٥٨٤م.).

ان الشيخ بركات هو نفسه الزعيم المتمرد الذي سبق ان سيقت عدة حملات للقبض عليه او مقتله، وعلى الرغم من عدم وجود معلومات مفصله ولكن الامر المؤكد هو ان الدولة اضطرت في النهاية الى مداراته والتعامل معه، بدليل توجيه سنجق اسكي موصل اليه. وعلى الرغم من اعادة ارسال الاوامر الى امراء العمادية والموصل وولاة بغداد وشهرزور بالقضاء على الشيخ بركات واعماله (دفتر مهمة: ٥٣، حكم: ٣٢٠، ٢٧ رجب ٩٩٢هـ) ولكن التقارير ظلت تفيد باستمرار حركات التمرد وأعمال قطع طريق بين بغداد وشهرزور لغاية آذار ١٥٨٥(دفتر مهمة: ٥٣، حكم: ٧٩٦، ربيع الاول ٩٩٣هـ).

شهد عام ١٥٩١ صدور أقسى أوامر التنكيل بحق الداسنية في القرن السادس عشر، اذ يبدو ان الدولة ارادت بذلك القضاء نهائياً على الداسنية من النواحي السياسية والدينية والأمنية، وعلى الرغم من توفر الاسباب والذرائع الا ان السبب الرئيس وراء صدور هذا الامر كان تمرد الامير الداسني سيف الدين بك، ففي ٨ حزيران ١٥٩١ ورد امر إلى أمير العمادية سيد خان وقضاة العمادية والموصل تحدث فيها السلطان عن معلومات سبق ان حصل عليها من والي الموصل احمد بك تفيد بان احد الأمراء الداسنية وهو سيف الدين بك يرافقه عدد من "الأشقياء الداسنية" قطعوا الطريق على ولي بك ابن أمير جبل حمرين فرهاد بك الذي كان في طريق العودة من العمادية الى بيته، وقتلوه مع ٤ من رجاله واستولوا على ما يحملون معهم من الاموال والأشياء(١٧ ذيل دفتر مهمة: ٥، حكم: ٤٢٩، شعبان ٩٩٩هـ). ورداً على ذلك اصدر السلطان مراد الثالث في ٣٠ تموز ١٥٩١ أوامره إلى ولاة شهرزور والموصل وأمراء بهدينان وسوران وقره داغ ذكر فيها بانه "سبق ان ارسل كل من والي شهرزور السابق حسن باشا وسنجق بك شهرزور احمد بك وأمير جبل حمرين فرهاد بك وأمير صارو[؟] السابق أبو بكر وامير مقدان [؟] نجف [بك]، وامير ابو غربة اويس بك وقاضي الموصل مولانا احمد وقاضي درتنك مولانا خليل وآغا عزبان(٢١)[21] سنجق محربان خدا ويردي وألاي بكوات اربيل والحلّة، إلى سدة سعادتي وذكروا ان طائفة داسني التي تقطن على ضفتي النهر المسمى بـ(زاب) بين اربيل والموصل قد تحولت الى اليزيدية ولم تعد تؤمن بالأحكام الشرعية ونبوة الرسول، واصبح افرادها مشركون لا دين لهم ولا مذهب! وانهم حرموا ما أحلّه الشرع وأحلوا ما حرّمه، وحاشا حتى انهم اباحوا الزنا... وانهم يقتلون ابناء السبيل وينهبون الاموال والأرزاق كما انهم يغيرون على القرى ويخطفون النساء والبنات بخلاف الشرع، وبسبب هذه الأعمال الشنيعة سبق ان صدرت الأوامر بإبادتهم! الا ان الأوامر قد أهملت، لذلك فقد عُسّر الطريق على ابناء السبل، وبما ان هناك فتوى شريفة بضرورة قتلهم وقمعهم، وأنكم الآن ترجون الاذن بقتلهم وقمعهم ونهبهم. انّك الوالي سبق ان عينت قائداً لهذه المهمة، لذا تجمعوا في مكان محدد ووحّدوا قواتكم ونفذوا بحقهم ما يستحقون، أمرت انه: عندما يصلكم هذا الامر قوموا بالتجسس والتفتيش عن

العارفين والواقفين بشأن الداسنية وإذا ما تحقق لكم بأنهم مستمرون على كفرهم وقطعهم للطريق وتيقنتم من فسادهم وشناعتهم، عندئذ تجمعوا في مكان تتفقون عليه ووحّدوا قواكم و(اقتلوهم واسبوا نسائهم وانهبوا اموالهم وارزاقهم والقنوهم درساً حتى لا يفلت شخص واحد من الطائفة المذكورة! ولا تهملوا في مسألة قلع فسادهم وشناعته وكفرهم والحادهم، ويجب تطهير صفحة الزمان من وجودهم النجسة)، وبناءً على أوامري السابقة والحالية أعيدوا الأمن والأمان إلى الطرق وارفعوا العبء من على عاتق الرعايا والزوار واياكم ان تحموا هؤلاء المفسدين، و[بعد الان] لا اريد ان تأتيني اي شكوى منك حول الطائفة المذكورة..." (ذيل دفتر محمة: ٥، حكم: ٢٨١، ١٠ شوال ٩٩٩هـ).

لا يعرف بالضبط، هل نفذت هذه الحملة ام لا؟ حيث لا توجد في المصادر المتوفرة اي اشارة الى حدوث أمر كهذا!؟ ولكن على اية حال فشلت الدولة في القضاء على الداسنية و"مسح وجودهم من صفحة الوجود"، ففي آذار ١٥٩٢ صدرت الأوامر إلى ولاة ديار بكر والموصل وقضاة آمد والموصل حول رفض طائفتي (شاهباسدي وداسني) دفع ما بذمتهم من الاموال الاميرية، وأشار –حسب تعبير السلطان- الى "استمرارهم بالسلب والنهب وقطع الطرق"، كما اشار الامر الى وجود رجال من الداسنية في طائفة السباهية وهي من التشكيلات العسكرية للدولة العثمانية (دفتر محمة: ٦٩، احكام: ٤٠٨،٤٠٩، اواسط سنة ١٠٠٠هـ/ آذار ١٥٩٢م.).

٣. الخاتمة

بعد دراسة الاوضاع السياسية في بلاد داسن توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

١. علي الرغم من عدم ادراج الدولة العثمانية امارة داسن من بين تقسيماتها الادارية وعدم اعتراف بها كسنجق او امارة معترفة كبقية الإمارات الكوردية إلا أنها كانت إمارة قائمة وفي الوثائق العثمانية اشير الى زعيمها بصفة الامير لذلك يمكن أن نطلق على داسن في القرن السادس عشر صفة إمارة الأمر الواقع.

٢. شهدت العلاقات بين الداسنية والدولة العثمانية نوع من الهدوء والتكامل خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الا ان تلك العلاقة تحولت الى العداء والاصطدام في النصف الثاني من تلك القرن.

٣. كان للتميز الديني في بلاد داسن بانتشار العقيدة الايزيدية فيها دور كبير في حدوث الخلافات بينهم والسلطات العثمانية ومما أجج هذه الصراع قيام أطراف دينية لاسيما في الموصل وديار بكر بإرسال تقارير إلى الدولة يربطون فيها بين الديانة الايزيدية وأعمال قطع الطرق والغزوات. كما يفهم من بعض الوثائق العثمانية بان السلطات العثمانية كانت تتصور بان الديانة الايزيدية قد انتشرت بين سكان في الداسن في القرن السادس عشر.

٤. لم يكن الموقف السلبي للداسنية من السلطات العثمانية حركة تمردية بقدر ما كانت (موقفاً سياسياً) بدليل انها شملت جميع مناطق داسن واستمرت طيلة النصف الثاني من القرن السادس عشر وما بعدها.

٤. قائمة المصادر والمراجع

ابن حوقل، محمد ،١٩٧٩، صورة الارض، بيروت: دار مكتبة الحياة.

أسقف المرج، توما،١٩٦٦، كتاب الرؤساء، الموصل: المطبعة العصرية .

البدليسي، شرفخان، ٢٠٠٦، شرفنامه، ط٢، دمشق: دار الزمان.

البلاذري، احمد بن يحيى ،١٩٨٢، فتوح البلدان، بيروت: مكتبة الهلال.

بيات، فاضل، ٢٠٠٧، الدولة العثمانية في المجال العربي، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصراً مطلع العهد العثماني، أواسط القرن التاسع عشر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسن، نزار، ٢٠٢٢، الامير حسين بك الداسني وابناءه، مجله جامعه زاخو للعلوم الانسانية، مجلد ١٠، عدد ١

الحموي، ياقوت، ج٢، د.ت، معجم البلدان، بيروت: دار صادر

رؤوف، عماد، ٢٠٠٨، دراسات وثائقية في تاريخ الكورد الحديث وحضارتهم، اربيل: دار التفسير.

فرنسيس، بشير، ٢٠١٧، موسوعة المدن والمواقع في العراق، لندن E-Kutub :ج٢، ص ٦١٠.

گولی، نزار والجوادي، غسان، ٢٠٢٠، مقدمه في تاريخ زاخو فى العهد العثماني، زاخو: مركز الدراسات الكردية.

مراد، خليل، ٢٠١٥، دفتر تحرير مفصل واجمال ولاية اربيل ٩٤٩هـ/١٥٤٢م، اربيل: الاكاديمية الكوردية.

مراد، خليل، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد: ١٩٧٥.

نيبور، كارستن، د.ت، رحلة الى شبه جزيرة العربية والى بلاد اخرى مجاوره لها، ج٢، بيروت: مؤسسة العربي.

هروري، درويش، ٢٠٠٥، بلاد هكاري ٩٤٥-١٣٣٦م، دهوك: دار سبيريز.

امر الى "حاكم العادية" في ١٢ شوال ٩٧٨هـ دفتر محمة: ١٢، حكم: ١٥٠.

امر الى "حاكم العادية" في ٢٥ محرم ٩٧٩هـ دفتر محمة: ١٧، حكم: ٣.

امر الى الامير سلطان حسين بك في ٢٠ ربيع الاول ٩٧٦هـ دفتر محمة: ٣، حكم: ٢٠٥٣.

امر الى الامير سلطان حسين بك في ٢٥ محرم ٩٦٨هـ دفتر محمة: ٣، حكم:١٦٠٥.

امر الى امير اربيل في ١ جمادي الاول ٩٨٣هـ دفتر محمة: ٢٦، حكم: ٥٥٣.

امر الى امير اربيل في ٩ شوال ٩٩١هـ دفتر محمة: ٥٢، حكم: ٢٢٥.

امر الى امير العمادية سيدخان وقضاة العمادية والموصل في ١٧ شعبان ٩٩٩هـ ذيل دفتر محمة: ٥، حكم: ٤٢٩.

امر الى امير العمادية في ٢٥ ذي الحجة ٩٩٠هـ دفتر محمة: ٤٤، حكم: ٢٣٥. نسخة من الى ٣٣ امير سنجق من بينهم امير كشاف سيف الدين بك.

امر الى امير العمادية قباد بك في ٢٧ رجب ٩٩٢هـ/٢ آب ١٥٨٤م. دفتر محمة: ٥٣، حكم: ٣١٩.

امر الى امير الكرك والشوبك في ٢٢ ذي القعدة ٩٦٧هـ دفتر محمة: ٣، حكم: ١٤٣٨.

امر الى امير الموصل في ١ رجب ٩٩٠هـ دفتر محمة: ٤٧، حكم: ٥٩٢.

امر الى امير الموصل في ١٥ شوال ٩٧٨هـ دفتر محمة: ١٢، حكم: ١٤٢.

امر الى امير الموصل في ٢٥ صفر ٩٨٧هـ دفتر محمة: ٣٦، حكم: ٥٤٣.

أمر الى أمير الموصل في ٤ شعبان ٩٧٢هـ/ ٦ آذار ١٥٦٥م. دفتر محمة: ٦، حكم رقم: ٦٨٦.

امر الى امير الموصل يوسف بك في ٢٧ ربيع الثاني ٩٨١هـ/ ٢٤ آب ١٥٧٣. دفتر محمة: ٢٢، حكم:٥٤٩.

امر الى امير سوران في ١٢ شوال ٩٨٧هـ دفتر محمة: ٣٩، حكم: ٢٦ .

امر الى امير كشاف سيف الدين بك فى ٩٩١هـ دفتر محمة: ٥٢، حكم: ٣١٥.

امر الى امير هكاري زينل بك في ٢٥ محرم ٩٧٩هـ/ ١٨ حزيران ١٥٧١م. دفتر محمة: ١٧، حكم: ٤. نسخة منه الى امير جزيرة بدر بك وامراء موصل واربيل.

امر الى امير وقاضي الموصل في اواخر ٩٨٦هـ دفتر محمة: ٣٦، حكم: ٢٦١.

امر الى حاكم العمادية في ٢٧ رجب ٩٨٦هـ. دفتر مهمة: ٣٥، احكام: ٦٣٨؛ ٧٦٥.

امر الى والي بغداد ١٦ ربيع الاول ٩٨٦هـ. دفتر مهمة: ٣٤، حكم: ٥٠٣.

امر الى والي بغداد ٢٥ صفر ٩٨٦هـ. دفتر مهمة: ٣٤، حكم: ٣٤٦.

امر الى والي بغداد جمادي الاخر ٩٨٥هـ. دفتر مهمة: ٣١، حكم: ٤٣٨.

امر الى والي بغداد في ١ ربيع الاول ٩٨٠هـ. دفتر مهمة: ١٩، حكم: ٤٣٨.

امر الى والي بغداد في ١ ربيع الاول ٩٨٠هـ/٨ ايلول ١٥٧٢م. دفتر مهمة: ١٩، حكم: ٤٣٨.

امر الى والي بغداد في ١٢ ربيع الاخر ٩٨٦هـ/١٧ حزيران ١٥٧٨م. دفتر مهمة: ٣٥، حكم: ٨٦٥.

امر الى والي بغداد في ١٦ ربيع الاول ٩٨٠هـ. دفتر مهمة: ١٩، حكم: ٤٤٦.

امر الى والي بغداد في ٢٠ شوال ٩٨٧هـ. دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ١٠٤.

امر الى والي بغداد في ٢٧ شوال ٩٨٤هـ. دفتر مهمة: ٢٩، حكم: ٢٣٠.

امر الى والي بغداد في ٣ شوال ٩٨٨هـ. دفتر مهمة: ٣٩، حكم: ٣٦٧.

امر الى والي بغداد في ٦ شوال ٩٨٧هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٥٧٩م. دفتر مهمة: ٣٩: حكم ٦.

امر الى والي بغداد في ٧ ربيع الاول ٩٧٦هـ/ ٢٩ آب ١٥٦٨. دفتر مهمة: ٧، حكم:١٩٤٢.

امر الى والي بغداد وقاضي الموصل في ٥جمادي الاول ٩٨١هـ/ ايلول ١٥٧٣م. دفتر مهمة: ٢٢، حكم: ٦٤٥.

امر الى والي بغداد وقاضي بغداد في ٣ جمادي الاول ٩٨٥هـ/ ١٨ تموز ١٥٧٧. دفتر مهمة: ٣١، حكم: ٢٣٧.

امر الى والي دياربكر في ١ جمادي الاول ٩٧٦هـ. دفتر مهمة: ٧، حكم: ٢١٩٥.

امر الى والي دياربكر في ١٤ صفر ٩٨١هـ/١٣ حزيران ١٥٧٣مـ. دفتر مهمة: ٢٢، حكم: ١٣٢.

امر الى والي دياربكر في ٢٢ جمادي الاخر ٩٨١هـ/ ١٨ تشرين الاول ١٥٧٣م. دفتر مهمة: ٢٣، حكم: ١٩٣.

امر الى والي دياربكر في ٨ محرم ٩٦٨هـ. دفتر مهمة: ٣، حكم: ١٥٦٣.

امر الى والي دياربكر وقاضي آمد في اواسط سنة ١٠٠٠هـ/ آذار ١٥٩٢م. دفتر مهمة: ٦٩، احكام: ٤٠٨،٤٠٩.

امر الى والي شهرزور في ٢٣ جمادي الاول ٩٩١هـ. دفتر مهمة: ٤٩، حكم: ٣٤١.

امر الى والي شهرزور في ٢٧ رجب ٩٩٢هـ. دفتر مهمة: ٥٣، حكم: ٣٢٠.

امر الى والي شهرزور في ربيع الاول ٩٩٣هـ/ آذار ١٥٨٥م. دفتر مهمة: ٥٣، حكم: ٧٩٦.

أمر الى والي شهرزور وقاضي شهرزور في ١٦ جمادي الثاني ٩٨٠هـ. دفتر مهمة:١٩، حكم:٥٩٥.

أمر الى والي شهرزور وقاضيها في ١٦ جمادي الثاني ٩٨٠هـ/ ٢٣ تشرين الاول ١٥٧٢م. دفتر مهمة: ١٩، حكم: ٥٩٥.

امر الى ولاة بغداد وديار بكر في ٣ جمادي الاخر ٩٨٩هـ/ ٤ تموز ١٥٨١م. دفتر مهمة: ٤٦، حكم: ٥٩٢.

امر الى ولاة شهرزور والموصل وامراء بهدينان وسوران وقرهداغ في ١٠ شوال ٩٩٩هـ. ذيل دفتر مهمة: ٥، حكم: ٢٨١.

Ahmed Gunduz, Osmanli Doneminde Musul 1523-1639, 1998, Doktora Tezi, Elazig Universitesi,

Çelebı, Evliya, Cilt:4, 2000, Evliya Çelebi Siyahatnamesi, Istanbul: Altan Matbaacılık.

Hasan Koc, 2014, Osmanli Dönemi Şehrizor Eyaletinde Idari Taksimati, Dini Araştırmalar, Cilt: 17, Sayı: 45.

Mehmet Zeki Pakalin, 1983, Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri sozluğu, Istanbul, devlet kitaplari

[1]لم يشر مؤلف الكتاب الى اي حدود الجغرافي لبلاد داسن، إنما ورد ذكرها بشكل عرضي في بعض اماكن كتابه، ولكن تطرق محقق الكتاب (الاب البير ابونا) الى ذلك. ينظر: توما أسقف المرج، كتاب الرؤساء، عربه ووضع حواشيه: الاب البير ابونا، المبعة العصرية، (الموصل: ١٩٦٦)، ص ٤٧، ٨٧، ٢٧٤. حول جغرافية داسن ينظر ايضاً: (هروري، ٢٠٠٥، ص٤٤).

[2]زعامت: كلمة مشتقة من (زعامة) العربية، وهو نوع من الاقطاع كان يخصص لكبار ضباط الجيش وبعض كبار الموظفين، وكانت إيراداته السنوية تتراوح ما بين (٢٠,٠٠٠ و ٩٩,٩٩٩) آقجة (درهم عثماني). ينظر: (مراد، ١٩٧٥، ص٢٩٥).

[3]كشاف: تقع في منطقة التي يصب فيه نهر الزاب الاعلى بنهر الدجلة.

[4] حيث ذكر المؤرخ شرف خان البدليسي أن أمير بهدينان انتزع بلدة دهوك من الإمارة الداسنية قبل السيطرة العثمانية بسنوات قليلة. ينظر: (البدليسي،٢٠٠٦، ص ٢٦١).

[5] مالطا الآن تشكل احد احياء مدينة دهوك و تقع غرب المدينة.

[6] منار او منارة قرية تقع في منتصف الطريق بين مدينتي دهوك و الموصل. سكانها من المسلمون ومن عشيرة الكيكان.

[7]سيتبين ذلك في الصفحات اللاحقة.

[8]هيران و نازنين قريتان قريبتان من بعضهما البعض، تقعان في شمال شرق مدينة أربيل و تبعد عنها مسافة ٧٧كم. تسمى على لسان العامة بـ(إيران ونازنين).

[9] آغاج قلعة الآن قرية تابعة لناحية الحمدانية من قضاء الموصل.

[10]قضاة الارض: وهم قضاة متجولون يتم تعيينهم من مركز الدولة او من مركز الولاية أي أنهم مستقلون عن الإمارات الكوردية و لا يخضعون لسلطة الأمراء، و مهمتهم الأساسية هي النظر في الدعاوي المتعلقة بالأراضي، ينظر:
(Kiliç, 1997, s.١٩٢).

[11]تيمار: وهو نوع من الاقطاع العسكري تتراوح ايراداتها السنوية بين ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ و ١٩,٩٩٩ آقجة (درهم عثماني). ينظر: (مراد، ١٩٧٥، ص٢٩٧).

[12] لم نستطيع تحديد هذا الموقع.

[13]تقع نمرود جنوب مدينة الموصل ب حوالي ٣٠كم.

[14]و قد سبق ان عزل الامير شاه علي بك من حكم سنجق اسكي موصل في ايار ١٥٧٧ بناءً على شكاوي ضد يتهم بالتقصير في حفظ و حراسة سنجقه-كما أشرنا-.

[15]حمل (YÜK) تعبير يستخدم لكل ١٠٠ ألف آقجة.

[16] KILIÇبمعنى السيف، ويقصد به نواة الإقطاع العسكري أو الإيراد السنوي الأساسي للإقطاع عند منحه لشخص ما. ينظر، د. خليل علي مراد، دفتر تحرير مفصل...، ص ٣٦.

[17] صوباشي في الاصطلاح العثماني يطلق على رئيس الشرطة أو رئيس البلدة أو رئيس القلعة.

[18]ربما القصد من الموصل العتيق بلدة أسكي موصل الحالية.

[19]تقع قره قوش (او بغديدا بالسريانية) في شرق مدينة الموصل. تبعد عنها مسافة ٣٠كم تقريباً.

[20]السباهية هم جنود الخيالة في الجيش العثماني و يحصلون على الاقطاعات مقابل اشتراكهم في الحروب.

٢١ عزبان: هؤلاء من مشاه حرس الحدود، لم يكن بينهم شخص متزوج، قوات العزاب هذه بمثابة قوات فدائية، وكانت تتقدم القوات الانكشارية اثناء الهجوم على العدو. ينظر: (مراد، ١٩٧٥، ص ١٢٣).